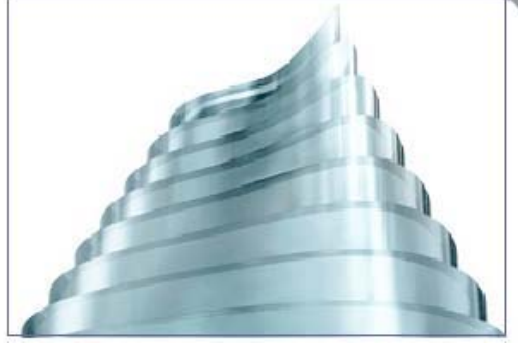


"الدعم الأفضل الذي تقدّمه هيئة التنظيم
هو أن تتحلّى بالاستقلالية"

فيليب ثورب
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
هيئة تنظيم مركز قطر للمال





في السنوات القليلة الماضية، كان بعض الشركات ينظر إلى التنظيم الصارم والعاقل على أنه كبتٌ لأعماله.

لطالما كانت تلك النظرة محدودة واليوم، قد تُعتبر انتحارية لأن للسمعة أهمية قصوى.

يحتاج أي مصرف أو مؤسسة مالية أخرى أن يثق بسوق معيّنة قبل الالتزام بها. إذ ينبغي أن يكون واثقاً من أن سمعته لن تتضرر باختياره المكان. وحتى ولو أتاح هذا الاختيار العديد من الفرص والمكافآت، لا مستقبل لشركة تنشأ في مكان اختصاص يتميز بإهماله تطبيق الحوكمة الصالحة، وضعفه في فهم حكم القانون، ويملك سجل غسل أموال مثير للارتياح. إذ يتم تقديرك من خلال الشركة التي تديرها.

الخبر السار هو أنه مع افتتاح مركز قطر للمال، باتت قطر الآن تؤمن مكاناً تكون فيه هذه الثقة مبررة. إن مهمتي كرئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لهيئة التنظيم، هي أن أضمن أن المناخ التنظيمي لمركز قطر للمال ثابت، وثابت كفاية لترسيخ الثقة في المركز ككل.



ولا يمكن لهذه الثقة إلا أن تنشأ حيث الاستقرار واليقين. فما هي العناصر الأساسية لذلك؟

- أولاً، يحقّ لك أن تتوقع مناخاً قانونياً حديثاً، ومألوفاً، ويمكن الاعتماد عليه.
- ثانياً، ينبغي بالطبع أن تكون هذه القوانين قابلة للإنفاذ. لا تعتمد قوانين مركز قطر للمال على أفضل القوانين المتوافرة في أهم الاختصاصات فحسب، وإنما تشمل أيضاً على تأمين التحكيم وفض النزاعات المدنية (في منتدى يمكن الوثوق به – وفي حالة مركز قطر للمال، من خلال تأمين محكمة تجارية حديثة).
- ثالثاً، ينبغي أن تكون هيئة التنظيم فعالة. نحن نشغل نظاماً يعتمد على المبادئ، وندرك على المخاطر.
- نضع المعايير ونراقب الامتثال للمتطلبات وفقاً للمعايير المعتمدة عالمياً.
- رابعاً، ينبغي أن يكون النظام غير متحيز. تُطبّق القواعد نفسها على الجميع، سواء كانت معتدلة أم صارمة.
- ينبغي أن يتحلّى التنظيم بالشفافية. فيجب ألا يطبق العدل فحسب، بل أيضاً أن نراه يُطبّق.
- وأخيراً، وبحسب ما أظهرته التجارب، من الأهمية بمكان أن تكون هيئة التنظيم مستقلة. فإن الهيئة التي تكون تابعة بأكملها إلى المركز الذي تراقبه، لا تكون هيئة تنظيم على الإطلاق. فأنا أرفع التقارير مباشرة إلى هيئة التشريع الأولى في قطر، وهي مجلس الوزراء.

أعترف أنني أملك بعض الخبرة في هذه الأمور. فقد شغلت مناصب عليا في واشنطن، ولندن، وهونغ كونغ، بالإضافة إلى دبي. فعندما أقول إنه، بحسب تقديري الشخصي، تترك حكومة قطر هذه الاستقلالية التنظيمية وتدعمها بالرغم من أنها قد تكون أحيانا غير ملائمة وإنما ضرورية، أعتقد أنّ لديكم إثباتاً معقولاً وموثوقاً به من طرف ثالث يمكنكم أخذه في الاعتبار عند تكوين تقديركم الشخصي.



وكلية ثقة بأن حكومة قطر تدرك ماهية المركز المالي الذي يعمل وفقاً للمعايير العالمية. فعلى سبيل المثال، هي تدرك أنه في الأسواق الحديثة التي تواجه العولمة، تعتمد طرق ممارسة الأعمال على أساس تجاري بسيط وسهل القراءة، وليس فقط على العلاقات الشخصية.

بالتالي، يتمثل دور هيئة التنظيم في دعم هدف مركز قطر للمال عبر إنشاء مناخ يسمح للمؤسسات والمستثمرين القادمين إلى قطر بممارسة أعمالهم بثقة كاملة. وبالمقابل، يكون الدعم الأفضل الذي توفره هيئة التنظيم هو أن تتحلى بالاستقلالية.

وكما ذكر ستوارت، ليست قطر الوحيدة في المنطقة التي تنظر الى الحاجة إلى التغيير والنمو في تأمين الخدمات المالية؛ وعلينا جميعاً أن نأمل أن تحظى المراكز المالية الأخرى في الخليج التي تسعى إلى إثبات نفسها، بالنجاح الذي تستحقه شعوب المنطقة.

أعتقد أن قطر - باقتصادها الحيوي والمتوسّع، وقاعدتها الصناعية القوية وقوتها في تمويل المشاريع، وحماسها حيال التنويع الاقتصادي، واستعدادها لمشاركة المؤسسات العالمية، وعزمها على تبني المعايير العالمية، واليوم، بالفرص المقدمة من قبل مركز قطر للمال وهيئته التنظيمية المستقلة – تطلب ثقتكم بها.

وشكراً.

